الخيرُ العامّ وبنيانُ المجتمع

قراءة لتحدّيات الخير العامّ اللبنانيّ انطلاقًا من الإرشاد الرسوليّ[1]

الأب صلاح أبو جوده اليسوعيّ*

مقدّمة: خصوصيّةُ لبنانَ

يُجمِعُ المحلّلون الاجتماعيّون والسياسيّون، من محلّيّين وأجانب، على ما يميّز لبنان عن محيطه الاجتماعيّ السياسيّ: بنيةٌ اجتماعيّة تقوم على التعدّديّة الثقافيّة والدينيّة بحيثُ يصبح المجتمعُ اللبنانيّ ساحةً تلتقي فيها وتتفاعلُ معطياتُ العالَم الإسلاميّ والمسيحيّ معًا، ونظامٌ سياسيّ يوفّر، على الرغم من نواقصه وصعوباته الراهنة، فسحةً للممارسة الديموقراطيّة ويضمنُ الحدَّ الأدنى من الحرّيّات المدنيّة والدينيّة.

غير أنّ المجتمعَ اللبنانيّ ما زالَ في طورِ البحثِ عن وحدته الفعليّة بدون أن تعني لك الوحدةُ المنشودة القضاءَ على ما يميّز لبنان، أي التنوّع الثقافيّ والدينيّ. على أنّ هذه الملاحظة تنطوي على تحدٍّ كبير وصعوبة بالغة. فالتاريخ اللبنانيّ، القديم والحديث على السواء، يبيّنُ جليًّا أنّ الوحدةَ المبنيّة على التماثل الثقافيّ والدينيّ أمر مستحيل، في حين أنّ

(*) باحث. معهد الدراسات الإسلامية المسيحية (جامعة القدّيس يوسف، بيروت).

(١) الإرشاد الرسوليّ، رجاءٌ جديدٌ للبنان، وجّهه بعد السينودس قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني إلى البطاركة والأساقفة والإكليروس والرهبان والراهبات وجميع المؤمنين في لبنان، منشورات اللجنة الأسقفيّة لوسائل الإعلام، جل الديب، لبنان، ١٩٩٧.

التنوّع، بالرغم من غناه، هو في أحيانٍ كثيرة مصدرٌ توتّرات إن لم نقل نزاعات في أوقات السلام النسبيّ، نزاعات قابلة للتحوّل سريعًا إلى أزماتٍ يمكن أن تؤدّي إلى تفكّك المجتمع.

في ظلّ هذه المفارقات التي تطبعُ حياة لبنان الاجتماعيّة والسياسيّة، لا يختلفُ اثنان على أنّ الوحدةَ المنشودة لا يمكن أن تُحقّق إلاّ من طريق التعاون والتفاهم والحوار حول الخير العامّ، لا من طريق إثارة الأزمات والإكراه.

الخير العامّ والواقع الطائفيّ

إلاّ أنّ الكلام على الخير العامّ في الإطار اللبنانيّ، حيث تستمرّ الطائفيّة، ما هو بالأمر اليسير. وفي الواقع، يقوم النظامُ اللبنانيّ، الذي تتبيّن ضرورتُه الحتميّة يومًا بعد يوم من أجل ديمومة البلاد، على مفارقة لافتة: تلازُمُ الديمقراطيّة والطائفيّة، بحيث تُضحّي الأُولى الإطار القانونيّ والوظيفيّ للثانية. فكيف يمكن بالتالي أن نفكّر في دينامية الخير العامّ بفلكٍ واقع واهن كهذا؟ ذلك بأنّ الطوائف تكمن في أساس بنيةِ السلطة التحتيّة وتمثّل قوّتها الدافعة. بيد أنّ هنالك سؤالًا آخر أكثر صعوبة لا يمكن تجاهله في هذا الموضع: إنّ التطرّق إلى موضوع الخير العامّ يستلزمُ دراسة العلاقة القائمة بين السلطة والرباط الاجتماعيّ من جهة، وبين السلطة والخير العامّ من جهة أخرى. أضف إلى ذلك أنّ مضمون الخير العامّ نفسه يحتاج إلى تحديد.

١ ـ الخير العامّ في الإرشاد الرسوليّ

في إطار بحثنا عن نقطة انطلاق لتوسيع آفاق تفكيرنا في مسألة الخير العامّ اللبنانيّ، بدا لنا أنّ الإرشاد الرسوليّ يفي بالمطلوب، لا لأنّه وثيقة كنسيّة رسميّة تعني المواطنين المسيحيّين بوجه عامّ والكاثوليك منهم بوجه خاصّ وحسب، بل لأنّه وثيقة لاقت الترحيب من مختلف فئات الشعب اللبنانيّ وطوائفه. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لو ألقينا نظرة إلى

مضمون الإرشاد الرسوليّ لوجدنا أنّ فكرة الخير العامّ تحتلّ فيه مكانًا بارزًا، ولا سيّما في المقاطع التي تتضمّن كلامًا على الوحدة وبناء المجتمع. وفي هذا الصدد، يُقدّم الإرشادُ التعاونَ من أجل تحقيق الخير العامّ على أنّه مبدأ دينامي يقود نحو وحدة المجتمع المنشودة.

والمفارقة اللافتة في هذا التعاون هو أنّه لا يُلغي ما هو خاصّ، بل يبيّن له وجهته في داخل المجتمع، كما يُعطي الخيرَ الأكثرَ شموليّةً علّةَ وجوده. بهذا المعنى، تأتي فكرةُ الخير العامّ لتلتقي تمامًا موضوعَ الوحدة في التنوّع[٢] الذي نجده في مجمل صفحات الإرشاد الرسوليّ.

يُذكّر الخير العامّ بوضوح في سبعة مقاطع من الوثيقة الكنسيّة، ويُضفي عليه مضمونٌ محدّد وغائيّة واضحة، وهو يعني بوجه خاصّ ثلاث فئات من مكوّنات المجتمع: المؤمنين العلمانيّين، وجميع اللبنانيّين، والأشخاص الملتزمين الحياةَ العامّة.

أ - مضمون الخير العامّ وغائيّته

نجد مضمون الخير العامّ في مقطعين (رقم ٨٩ ورقم ٩٥):

«ليجتهد الذين آمنوا بالله في القيام بالأعمال الصالحة» (طي ٣: ٨). فمن الآن وصاعدًا يجبُ على الجماعات الروحيّة والأُسَر الفكريّة، المقيمة في لبنان، والمتّصلة بالله الذي يعبده جميع الناس ويجتهدون في خدمته، أن تنتهج طريقًا أشدّ تضامنًا. وهذا ما يعبّر عنه فعلًا في القيام بأعمال ملؤها الصداقة والتفاهم، في احترام لا بديل له لكرامة الأشخاص وحرّيّة الضمير والحرّيّة الدينيّة، وهي عناصر أساسيّة للخير العامّ» (رقم ٨٩).

---

(٢) إحدى الحقائق الجديرة بالذكر في الإرشاد الرسوليّ هو المكان المميّز الذي يحتلّه موضوع الوحدة في التنوّع، أكان ذلك في المقاطع التي يدور فيها الكلام على وحدة الكنائس الكاثوليكيّة أو على الوحدة الوطنيّة. والموضوع، كما هو مُقدّم، يتميّز بالتوازن الدائم بين الحقّ في الاختلاف والتنوّع، وواجب الوحدة. راجع: الأب تُوم سيكنغ اليسوعيّ، «في خطى السينودس، الإرشاد الرسوليّ: رجاء جديد للبنان، بعض المفاتيح لقراءته»، في: المشرق (تمّوز - كانون الأوّل ١٩٩٧)، ص ٢٧٥-٢٩٩.

إلى أوجه الخير العامّ هذه، التي تركّز بالأكثر على الإنسان الفرد مذكّرةً بكرامته وحرّيّة ضميره وحرّيّته الدينيّة - وهي خصائص ألحّ عليها المجمع الفاتيكانيّ الثاني -، يُضاف من ثمّ البعد الجماعيّ:

«إنّ حقّ الناس، والمؤسّسات التي تضمنه، تؤلّف مرجعيّات لا بديل عنها، وتدافع عمّا للشعوب والأشخاص من كرامة متساوية. إنّ لنا في ذلك أحد التعابير الصادقة عمّا هو الخير العامّ، وهو أساس ما للشرعيّة التي يجب أن يخضع لها الأشخاص.

إنّي أدعو جميع اللبنانيّين إلى أن يرعَوا وينموا في ذاتهم، خاصّة في الأجيال الفتيّة، العزم الثابت والمثابر على العمل من أجل الخير العامّ، أي من أجل خير الجميع وكلّ فرد، لأنّنا جميعًا مسؤولون حقًّا عن الجميع» (رقم ٩٥).

يتّضح ممّا سبق أنّ هدف الخير العامّ هو في الوقت نفسه الإنسان الفرد وجميع الناس. في السعي إلى تحقيق خير «الجميع» إذًا، لا يُلغى الخير «الخاصّ»، بل، وبمفارقة لافتة، تراه يتأكّد: فهو يبلغ تمامه في خير الجميع. وفي الواقع، نجد مصدر تعريف الخير العامّ هذا في نظرة الكنيسة إلى الإنسان والإنسانيّة[٣].

(٣) لم يكشف يسوعُ المسيح للبشر عن الله وحسب، بل أيضًا كشف عمّا هو الإنسان، مخبّئًا بحياته وموته وقيامته مصيره الأصليّ. فيسوع هو «آدم الآخر» و«صورة الله» (راجع على سبيل المثال: ١ قورنتس ١٥/٤٥، وقولوسي ١/١٥). وهو الإنسان الجديد بحسب الله، «وبكر لإخوة كثيرين» (رومة ٨/٢٩). وبواسطة فصحه، أقام علاقة جديدة بين البشريّة والله الآب، علاقة قائمة على هبة الروح القدس بغية جمع البشر جميعًا في المحبّة، في جسد واحد هو جسد المسيح السرّيّ (راجع: ١ قورنتس ١٢).
يتّضح من ذلك أنّ الوحي المسيحيّ يجعل قيمة الإنسان في نفسه، كاشفًا عن قيمته الإلهيّة ومصيره السامي كفرد. فبصرف النظر عن انتماء الإنسان إلى مجموعة سياسيّة اجتماعيّة أو دينيّة معيّنة، هو مدعوٌّ إلى الدخول في حياة شركةٍ مع الله الثالوث. وبفضل هذا المصير السامي، يصبح الإنسانُ موضع احترام مُطلق. وبالتالي، يصبح غاية جميع المؤسّسات الاجتماعيّة والدينيّة. بالإضافة إلى ذلك، يبدأ=

يبقى أن نسترعي الانتباه إلى أحد أبعاد الخير العامّ الأساسيّة: الحرّيّة الدينيّة التي تؤلّف جزءًا من حقوق الإنسان، والتي تكتسب وقعًا خاصًّا في الإطار الطائفيّ اللبنانيّ وفي مجمل الشرق الأوسط، حيث للانتماء الطائفيّ والبعد الجماعيّ في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة مكان مميّز. لذا يمكننا أن ندرك أهمّيّة التحدّي الذي أتى في الإرشاد الرسوليّ:

«يجب ألاّ يُخضَعَ أحدٌ للإكراه سواء أكان من قبل أفراد أم من جماعات أم من سلطات اجتماعيّة، وألاّ يُلاحَق أو يُقصى عن الحياة الاجتماعيّة بسبب آرائه، وألاّ يُمنعَ من ممارسة حياته الروحيّة أو عبادته، بحيث إنّه، في أمور الدين، لا يجوز أن يُكرَهَ أحد على عملٍ يُخالف ضميره، ولا يُمنع من العمل، في نطاق المعقول، وفاقًا لضميره، سواءٌ كان عمله في السرّ أو في العلانية، وسواءٌ كان فرديًّا أو جماعيًّا» (رقم ١١٦).

يتّضح ممّا تقدّم أنّ ثمّة علاقة حميمة قائمة بين الخير العامّ وحقوق الإنسان التي هي «العناصر الجوهريّة للشرع الطبيعيّ، السابقة لكلّ دستور وكلّ تشريع دولة» (رقم ١١٦).

«الإيمان بالمسيح يهبة الروح القدس، وفي ذلك اختبار لا يقود الإنسان إلى علاقة عموديّة مع الله فحسب، بل أفقيّة مع الآخرين أيضًا، فيصبح تحقيق الأخوّة البشريّة الشاملة دعوة الإنسان الأساسيّة.

وتبعًا للمعنى الأوّل، تبدو الإنسانيّة مجموعةً بشر متساوين. فالإنسان، بموجب كرامته الشخصيّة، لا يماثل أحدًا، بل هو فريد في الوجود. ولكن، في الوقت نفسه، يعني ذلك مساواته مع الآخرين. وبحسب المعنى الثاني، تتبيّن وحدة البشريّة كمشروع يقتضي إلغاء كلّ ما يفرّق بين الناس.

بناءً عليه، يقع الإنسان بين قطبين: حقوقه المقدّسة من جهة، وواجبه للعمل من أجل الوحدة من جهة ثانية. وبالنتيجة، هو إنسان مكلّف يدور صعب: تخطّي المناقضة بين الخاصّ والشامل. وهنا يتمّ في تكوّن الإنسان الاجتماعيّ والمجتمعات التي يولّدها ذلك التكوّن، وهي: المجتمع العائليّ والمجتمع السياسيّ والمجتمع المدنيّ أو الأمّة.

ب - المؤمنون العلمانيّون

في مطلع الإرشاد الرسوليّ، في مقدّمته، يجد الكاثوليك اللبنانيّون أنفسهم مدعوّين إلى خدمة الخير العامّ بهدف أن يبنوا، مع مواطنيهم، وطنهم:

«الكاثوليك مدعوّون بنوع خاصّ، وبالتعاون مع مواطنيهم، إلى أن يخدموا المدينة الأرضيّة في مجال الخير العامّ، مُستقين من إيمانهم الهداية والمبادئ الأساسيّة للحياة في المجتمع» (رقم ١).

وفي الاتّجاه نفسه أيضًا، المؤمنون مدعوّون إلى أن يضعوا اقتراحات الإرشاد الرسوليّ موضع التنفيذ على أن يكون همّهم الدائم «الوحدة بين الكاثوليك والخير العامّ للشعب كلّه» (رقم ٧). هذا يعني أنّه يترتّب على المؤمنين أن ينخرطوا في حياة الكنيسة وفي إدارة الشؤون الزمنيّة على حدّ سواء. وفي شأن هذا الواجب الأخير، جاء في الوثيقة:

«ينبغي أيضًا أن نذكّر بأنّ هناك ممارسةً مسيحيّةً لإدارة الشؤون الزمنيّة (...) ومن هنا، ومن أجل أن يبثّوا الروح المسيحيّة في النظام الزمنيّ بالمعنى الذي هو خدمة الشخص والمجتمع، لا يجوز للعلمانيّين المؤمنين قطعيًّا التخلّي عن المشاركة في السياسة، أي عن النشاط الاقتصاديّ والاجتماعيّ والتشريعيّ والإداريّ والثقافيّ المتعدّد الأشكال الذي يستهدف تعزيز الخير العامّ، عضويًّا وعبر المؤسّسات»[٤] (رقم ١١٢).

لذا، لا يزلّف انخراطُ المؤمنين العلمانيّين في خدمة الإنسان والمجتمع مجرّد واجبٍ نابعٍ من حاجة زمنيّة وحسب، بل هو تجاوب مع

---

(٤) من جهة ثانية، نجد في الإرشاد الرسوليّ، في الرقم ٤٥، تعريفًا «لإدارة الشؤون العامّة وسياسة المجتمع»: «هما ذاك العلم المدنيّ الذي يمكّن الناس من التواصل بصلات الصداقة، مع الاهتمام بأن يبنوا معًا أسرة يوحّدها المصير والخير العامّ، رائدها خير الأفراد وخدمةُ الحقيقة، لتحْيل كلّ مواطن على حبّ وطنه».

دعوة المسيح إلى أن يعيشوا رسالة الإنجيل في جميع أوجه الحياة الاجتماعيّة. وما ورد في خاتمة الإرشاد الرسوليّ يصبّ في هذا الإطار: «يا أبناء الكنيسة الكاثوليكيّة وبناتها في لبنان، يا أيّها الرعاة والعلمانيّون، أصغوا إلى نداء الربّ ولا تخافوا أن تلبّوه بالتزام ثابت، لأجل خير الجميع» (رقم ١١٧). وخير الجميع هذا يتميّز بكلّ وضوح عن المصالح الفرديّة والجماعيّة التي يجب أن تأتي في المرتبة الثانية (رقم ١٢٠)[٥].

ج - جميع اللبنانيّين

في ضوء ما تقدّم، يبدو أنّ السعي من أجل تحقيق الخير العامّ، ببعدَيه الفرديّ والجماعيّ، هو من مسؤوليّة جميع اللبنانيّين: «على اللبنانيّين ألاّ ينسوا تلك الخبرة الطويلة في العلاقات التي هم مدعوّون إلى استعادتها بلا كلل من أجل خير الأشخاص والأمّة برمّتها» (رقم ٩٠). وذلك يتمّ من طريق تعاون المسيحيّين والمسلمين الدؤوب بروح متجرّدة:

«لا بدّ من تكثيف التعاون بين المسيحيّين والمسلمين في جميع المجالات الممكنة، بروح التجرّد، أي من أجل الخير العامّ، لا من أجل خير أشخاص معيّنين، أو من أجل خير طائفة معيّنة، أو أملًا بالحصول على مزيد من النفوذ والسلطة في المجتمع» (رقم ٩٢).

يخصّ الخير العامّ إذًا جميع اللبنانيّين من دون أن يعني ذلك إنكارًا لحاجات الطوائف المختلفة ولتطلّعاتها الشرعيّة:

«على كلّ فريق أن يحسب حسابًا لحاجات الفرقاء الآخرين

---

(٥) يتفق هذا النداء مع ما جاء في نداء الجمعيّة الخاصّة لمجمع الأساقفة من أجل لبنان من «أنّ طوائفنا تنحدر أحيانًا لتصبح مجموعات مصالح تتزاحم (...) لِنَحْذَر من نقوية انغلاق طوائفنا على ذاتها بدفاعها عن مصالحها. بل علينا أن نفتحها على مجتمعنا السياسيّ اللبنانيّ، لنجعل منها أعضاءً حيّة تتفاعل مع هذا المجتمع، وأمّة لا يتفرّد فيها أحد بتسيير الخير العامّ، بل نعمل معًا على تسييره» (رقم ٢٠). من جهة أخرى، لا يأتي النداء المذكور على ذكر الخير العامّ إلاّ في هذا الموضع.

ولتطلّعاتهم الشرعيّة، بل للخير العامّ في الأسرة البشريّة كلّها» (رقم ٩٤)[٦].

وفي الواقع، إن كان اللبنانيّون يعملون من أجل السلام، فهذا «يفترض، من قِبَل الجميع، إرادةً ثابتةً على احترام إخوانهم والقيام بخطوات في اتّجاههم. وهكذا يتحقّق السلام، أساسًا، بصيانة خير الأشخاص والجماعات البشريّة، التي يتألّف منها الوطن، بما يمكن تسميته بـ«اقتصاد السلام» (رقم ٩٨). أضف إلى ذلك أنّ التضامنَ والمشاركةَ بين المواطنين يُذكّران «بالمبدأ القائل بأنّ خيرات الأرض معدّة للجميع، وأنّ للمعوزين حقّ الأفضليّة» (رقم ١٠٢).

على ما يظهر، يمكن فكرة الخير العامّ أن تنطوي على التباس. فإن كانت تعني الخير الشخصيّ، فهي تعني أيضًا خير الطوائف وخير الأمّة، مع تشديد جليّ على العدالة الاجتماعيّة. سنبيّن في مكان آخر من مقالنا أنّ الخير العامّ يشمل بالضرورة جميع هذه الأبعاد بحيث أنّ إهمال إحداها يؤدّي إلى الابتعاد عن جوهر الخير العامّ.

د - الأشخاص الملتزمون في الحياة العامّة

يُعرّف العمل في الحياة العامّة عادة بأنّه خدمة مسؤولة عن الآخرين. لذا:

«إنّ جميع الذين يرضون تعهّد الخدمة العامّة في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، عليهم، من باب الواجب الآمر، أن يحترموا بعض الموجبات الأخلاقيّة، وأن يُخضعوا مصالحهم الخاصّة أو النتويّة لخير أمّتهم. ومتى عاشوا على هذا النحو كانوا قدوةً لمواطنيهم، وعملوا بجميع الوسائل، لتأتي أعمالهم لصالح الخير العامّ» (رقم ٩٤).

لا شكّ في أنّ الحياة العامّة، التي تعني حتمًا ممارسة السلطة، تجد شرعيّتها السياسيّة والأخلاقيّة في العمل من أجل الخير العامّ (راجع رقم

(٦) أنظر: المجمع الفاتيكانيّ الثاني، دستور رعويّ، «فرح ورجاء»، (الفقرة ٢٦).

٩٥). وفي الحقيقة، إن كان كلّ مواطن وجميع المواطنين هم مدعوّون إلى اعتبار الخير العامّ أوّلًا، فبذا، ما دام له بعد وطنيّ، يبقى، بالدرجة الأولى، من مسؤوليّة الأشخاص الذين يمارسون السلطة.

٢. الخير العامّ: علّة وجود المجتمع السياسيّ الوحيدة

مثلما ينتظر الطفلُ بديهيًّا أن يحوطه والدُه بالحماية والمحبّة والرعاية، كذلك تنتظرُ مجموعةُ الناس أن تعود أعمالُ المسؤولين السياسيّين عليها بالخير والفائدة. ولكيما تكون أعمال مسؤولي الدولة منسجمةً مع جوهر السلطة، على هؤلاء التصرّف تبعًا لمتطلّبات تلك «الروح» التي تكمن في سلطتهم نفسها، والتي تهدف إلى تحقيق وحدة الناس وكمالهم. وبمعزلٍ عن هذه القاعدة لا تأتي أعمال المسؤولين إلاّ بالشرّ.

ولكنّ التسليم بأنّ للخير العامّ وجهًا وطنيًّا يوجّه عملَ السلطة في الرباط الاجتماعيّ، يَفْتَرِضُ أن تقبل تلك السلطةُ بوجود خير أوّليّ bienfaisance élémentaire يتأتّى من الخير العامّ نفسه: المساواة التامّة بين الأشخاص والعدالة. ولكن إن آثرت تلك السلطة أن تنحصر في استخدام قوّتها رافضةً ذلك الخير الأوّليّ، أو إن وُجّهت لخدمة بعض المصالح الخاصّة والفئويّة، تحوّلت إلى سلطة استبداديّة في الحالة الأولى وفقدت علّة وجودها في الحالة الثانية.

بوجه الإجمال، لا وجود للمجتمع السياسيّ إلاّ من أجل الخير العامّ. كتب البابا لاوُن الثالث عشر، العامَ ١٨٩٢، ما يلي: «إنّ الخير العامّ هو المبدأ الذي يخلق المجتمعَ الإنسانيّ والعاملُ الذي يحفظه». وقال أيضًا: «إنّ هذا الخير العامّ في المجتمع هو، بعد الله، الشريعةُ الأولى والأخيرة». سنحاول، في الصفحات التي تتبع، أن نوضح هذه العلاقة بين السلطة والخير العامّ مشيرين، في الوقت نفسه، إلى المسائل التي تثيرها تلك العلاقة. في مرحلة أولى، ستتناول الموضوع من زاوية نظريّة، قبل أن نتناوله، في مرحلة ثانية، في إطاره اللبنانيّ.

٣. غايةُ السلطة والخير العامّ

إنّ إحدى المسلّمات البديهيّة هي العلاقة القائمة بين التقدّم في الخير العامّ ومهمّة كلّ سلطة، التي تهدف تحديدًا إلى تحقيق ذلك الخير نفسه. غير أنّ هذه العلاقة الحميمة تُترجَم واقعيًّا في الرباط الاجتماعيّ الذي يظنّ نموّه مماثلًا للخير العامّ وبالتالي يتعلّق بممارسة السلطة. على أنّ ذلك يمرّ في مراحل متتابعة يمكننا أن نختصرها باثنتين: سلطة الأمر الواقع وسلطة الحقّ. في ما يختصّ بسلطة الأمر الواقع pouvoir de fait فهي قوّة مهيمنة تكمن في أساس كلّ سلطة بصرف النظر عن الحقّ، كما أنّها في أصل كلّ رباط اجتماعيّ.

ولكن ما دامت تلك القوّة البدائيّة تحوّل وسطَها الاجتماعيّ، فهي تخلق طريقةَ وجود جديدة تقوم على سلطة الحقّ pouvoir de droit. بيد أنّ ذلك لا يعني إلغاء سلطة الأمر الواقع، بل يعني بالأحرى قيام جدليّة بين القوّتين. ذلك بأنّ القوّة الأولى ضروريّة لكي يُشيّد البنيان القضائيّ، أو هي الأداة التي تسمح للخير العامّ بالتطوّر. لذا، ثمّة علاقة حميمة ومتبادلة بين هاتين القوّتين بحيث إنّ الأولى تُحيل على الثانية والثانية على الأولى.

وإذا ما أردنا تطبيق ما قلناه على الدولة، لوجدنا أنّ القوى المسلّحة من جيش وقوى أمن تمثّل استمرار سلطة الأمر الواقع التي عليها تقوم البنيةُ القضائيّة. وفي فترات الهدوء، يبدو القضاء وكأنّه كافٍ بحدّ ذاته ليسير قُدُمًا بالخير العامّ. ولكن في أوقات الاضطرابات نكتشف إلى أيّ حدٍّ تحتاج سلطةُ الحقّ إلى خلفيّة مُهَدِّدَة.

الرباط الاجتماعيّ: أيّ إتمام ممكن له؟

لا ينحصر دور الدولة في تلك الجدليّة بين سلطة الأمر الواقع وسلطة الحقّ. ذلك أنّ الخير العامّ الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه له غايتان: كمال الرباط الاجتماعيّ. لذا يمكننا القول إنّ الدولة، في عملها من أجل تحقيق الخير العامّ، تجد مُنتهاها هي أيضًا في الرباط الاجتماعيّ. فينتج من ذلك

أنّ جوهر السلطة يكمن في التعريف التالي: أن تكون نهايتها هي هدفها[٧]. بالطبع، ليس المقصود بنهاية سلطة الدولة نهايةً ماديّةً، بل التسليم بأنّ ما من حقّ وما من قيمة لتلك السلطة إلاّ بقدر طموحها إلى تحقيق ذاتها في الرباط الاجتماعيّ.

بتعبير آخر، من طريق تحقيق جدليّة القوّتين في العمل فقط، يمكن السلطة أن تنسجم مع معناها إذ تُنمّي الرباط الاجتماعيّ أو «روح الشعب» esprit du peuple. يتّصل الأمر إذًا بالتحرّك وِفقًا لجوهر الخير العامّ: إنّ سلطة الأمر الواقع، في وقتٍ من الأوقات، ترمي إلى أن تصبح سلطة الحقّ بفضل جوهر الخير العامّ نفسه، جوهر يتطلّب من ثمّ أن تتحوّل سلطة الحقّ إلى قيمة valeur تجمع في نفسها الأمر الواقع والحقّ معًا.

غير أنّ تمام الرباط الاجتماعيّ ليس من مهمّة الدولة وحدها. فالدولة لا تهتمّ إلاّ بالأمور الزمنيّة الدنيويّة، إن افترضنا أنّ الدين يهتمّ بالأمور الروحيّة. وهكذا نجد أنّ تمام الرباط الاجتماعيّ يكتسب قيمةً ساميةً valeur transcendante يُحتّم طرح مسألة العلاقة بين الدين والدولة بل ومسألة الحوار بين الأديان.

أضف إلى ذلك أنّ فكرة الخير تنفتحُ ضروريًا، بواسطة ديناميّتها نفسها، على الشموليّة، أي على المشاركة communion بين جميع الناس، لا على المستوى الوطنيّ فحسب، بل العالميّ أيضًا. بيد أنّ لذلك عاقبتَين: أوّلًا، تبدو السلطة وكأنّها ممثّلة لخيرٍ يتجاوزها بما لا نهاية.

---

(٧) كتب الأب بِشار:

L'autorité aurait pour fondement ultime sa nature même qui tend à combler l'intervalle où elle se déploie, et le titre qui lui confère le droit de s'imposer serait défini non point par quelque réalité ou règle extérieure, mais par son essence même qui est de *se proposer pour fin sa propre fin*. Gaston Fessard, *Autorité et Bien commun*, Editions Aubier Montaigne, Paris, 1944, p. 25.

وعلى هذا النحو، يمكن أن تعتبر سلطة الأب في العائلة، التي تمثّل الرباط الاجتماعيّ، أليسلطةُ الأب على ابنه هدفٌ آخر غير أن يصبح الابن مثل أبيه؟ ولكن أما يعني ذلك أنّ غاية سلطة الأب هي تحديدًا نهايتُها؟ أنظر المرجع نفسه، ص ٢٨.

وثانيًا، تُطرحُ إشكاليّة تنظيم البشريّة اجتماعيًّا، وإشكاليّة السلطة العالميّة القادرة على العمل من أجل الخير العامّ العالميّ[٨].

٤. خير الطوائف والخير العامّ

أ - خير الطائفة

لا بدّ من التسليم أوّلًا بوجود خير خاصّ لكلّ طائفة يمثّل، في نظر أبنائها، خيرًا عامًّا. يمكن أن نسمّي ذلك «خير الطائفة»، وهو يشمل مجموع القوانين والعادات والمؤسّسات والتقاليد الحيّة والخيرات الأخرى التي تؤلّف غنى ماديًّا ومعنويًّا لطائفة معيّنة. ومن الثابت أنّ تلبية الحاجات والتطلّعات المشروعة التي تصبو إليها الطائفة هو أمر ضروريّ[٩]. ففي ذلك وجه أساسيّ من أوجه الخير العامّ.

---

(٨) من المفيد أن نشير، في هذا الصدد، إلى الطريقة التي عالج بها الأب فتّار في كتابه *Autorité et Bien commun* هاتين الإشكاليّتين على المستوى الدوليّ. في نظره، قاد ظهور إيديولوجيّتين كبيرتين، النازيّة والشيوعيّة، إلى ولادة جدليّة السلطة والخير العامّ وعلاقتهما المتبادلة. بحسب الأب فتّار، ثمّة مدّتان أساسيّتان تجيزان للسلطة بأن تتقدّم تبعًا لجوهرها وتصبح وسيطة الخير العامّ: العبور من سلطة الأمر الواقع إلى سلطة الحقّ، والعبور إلى القيمة السامية التي تربط هاتين السلطتين. وفي شأن الخير العامّ، فقد جعله فتّات ثلاثًا ترتبط بعضها ببعض بواسطة بنية جدليّة مشابهة للبنية الأولى: أوّلًا، خصوصيّة خير الجماعة (الوطنيّة)؛ ثانيًا، جماعة الخير، وهي ذات بعد شموليّ مُجرّد (الليبراليّة وحقوق الإنسان)؛ وثالثًا، تمدّد ما سمّاه «خير المشاركة» le bien de la communion، نحو الشموليّة الواقعيّة. وفي الواقع، قام خطأ النازيّة والشيوعيّة على إخفاقهما في الربط الصحيح بين فتّتي الخير العامّ الأولى والثانية: خير الجماعة وجماعة الخير le bien de la communauté et la communauté du bien. فهاتان الإيديولوجيّتان تُمثّلان حلّين خاطئين لإشكاليّة مستديمة ألا وهي تنظيم البشريّة ووحدتها.

(٩) إنّ نظرةً موضوعيّة إلى نشأة الطوائف وتطوّرها التاريخيّ تجعلنا ندرك أنّ الطائفة، أيًّا كانت، هي وريثةُ خصوصيّةٍ تاريخيّة تحاول أن تحافظ عليها من خلال ومورّها الدينيّة والثقافيّة والاجتماعيّة السياسيّة. غير أنّ تلك الخصوصيّة لا تميّز بحقيقةِ كونِ كلّ طائفة موجّهةً نحو أصلها فحسب، بل بوجود يقين بالانتماء إلى الطائفة. فينتج من ذلك أنّ المواطنيّة اللبنانيّة تكتسب تعريفًا خاصًّا جدًّا: فهو ليس الانتماء إلى الهويّة الوطنيّة الذي يحدّدها فحسب، بل الانتماء إلى الطائفة أيضًا. وبالتالي، للطوائف=

ولكن عندما يُحقَّقُ خيرُ الطائفة، فهو لا يتّخذ صفة «الخير العامّ» إلاّ بالنسبة إلى مجموع أبناء تلك الطائفة. فينتج من ذلك أنّ الخير المذكور يبقى خاصًّا ما دامت الطائفة خاصّة، وبالتالي لا يمكن ذلك الخير، الذي يستفيد منه جميع أبناء الطائفة، أن يكون وطنيًّا.

ب - الخير العامّ

غير أنّ البعد الوطنيّ يفرض نفسه حتمًا بسبب العوامل التاريخيّة والجغرافيّة التي تجعل من التفاعل بين الطوائف المختلفة أمرًا واقعًا. وربّما صحّ القول إنّ التفاعل المذكور هو نتيجة الرغبة التي تكمن في أعماق كلّ إنسان وتجعل منه كائنًا بشريًّا[١٠]. وتلبية هذه الرغبة الأساسيّة تعني إلغاء الحواجز بين الطوائف وفتح خيراتها الخاصّة على الجماعة الوطنيّة. من هذا القبيل يصبح خير الطائفة خيرًا عامًّا. ولكن أين نحن من هذا الخير العامّ في لبنان؟

إنّ تطوّر الطوائف في هذا البلد اجتاز وما زال يجتاز حالات من التوتّر في داخل الطوائف وبعضها مع بعض. فعلى مستوى كلّ طائفة أوّلًا، هنالك توتّر يُترجم عمليًّا في نشاطات السياسيّين الذين، مبدئيًّا، يمثّلون إرادات الطوائف: فمن ناحية، هنالك مَن يركّز على خير الطائفة الخاصّ معتبرًا إيّاه معادلًا للخير العامّ. ومن ناحية أخرى، هنالك مَن يبحث عن تحقيق الخير العامّ بدون أن يعتبر خير الطائفة الخاصّ. وفي حين يُهدّد خطرُ الفتنة أصحاب الموقف الأوّل، يُهدّد البحث العقيم عن خير عامّ غير واضح أصحاب الموقف الثاني.

=هويّة إنسانيّة أو قِوام إنسانيّ خاصّ يمكّننا أن نعتبره بصرف النظر عن علاقته بالدين. وانطلاقًا من تلك الهويّة الإنسانيّة الخاصّة والشرعيّة، نفكّر في العلاقة القائمة بين الطوائف والخير العامّ.

(١٠) لا ينمو الإنسان ويحقّق نفسه إلاّ في الوجود الاجتماعيّ. هذه الحقيقة تظهر فيه بشكلٍ رغبةٍ شاملة لا تكبح وإن بقيت مجرّدة. على أنّ التعبير الأوّل عن هذه الرغبة يأخذ مكانه حتمًا في العلاقة، لأنّها رغبة تدفع الإنسان إلى أن يكون واحدًا مع الآخرين.

أمّا على مستوى العلاقات بين الطوائف، فحالتا التوتّر المشار إليهما أعلاه لم تغيبا عن تاريخ لبنان. فمن ناحية، نجد أنّ للأحزاب السياسيّة المسيحيّة وبعض الرموز المسيحيّة التقليديّة لونًا «وطنيًا» مرتبطًا في الغالب بتوجّه «يميني» يصل، أحيانًا، إلى درجة التعصّب. ومن ناحية ثانية، نجد أحزابًا مناصرة للعروبة pro arabisme أو لسورية pro syrianisme أو للإسلام islamisme غالبًا ما تُضفي على نفسها صفةً تقدّميّةً أو اشتراكيّةً أو وحدويّةً حتّى إنّها، في بعض الأحيان، تُبقي مسألة استقلال لبنان وسيادته غامضتين. غير أنّ هذين التوجّهين المتطرّفين ينسدان بصورة جذريّة الخير العامّ ويحطّمان الرباط الاجتماعيّ. فالتوجّه الأوّل يفتقر إلى الانفتاح، والتوجّه الثاني إلى الواقعيّة. وكلاهما يفتقران إلى الربط السليم بين خير الطائفة والخير العامّ بحيث يصبح الأوّل أداةً للثاني وغايةً له والعكس بالعكس.

في الواقع، يُعتبر التوجّهُ الأوّل أنّ الجهاد في سبيل الخير العامّ يؤدّي إلى القوميّة الوطنيّة nationalisme التي من شأنها أن تحافظ على حقوق الطوائف وخصوصيّتها بفضل الامتيازات والضمانات الدستوريّة. وبالتالي فالمطلوب أوّلًا هي الدولةُ القويّة المستقلّة ذات السيادة. وبالمقابل، نجد أنّ التوجّه الثاني، بوجه الإجمال، يرى أنّ المساواة في ممارسة السلطة يجب أن تُحقَّق، وكذلك الاهتمام بالمناطق المحرومة والانفتاح لبنان من دون تحفّظ على بيئته العربيّة. وهكذا نجد أنّ مسألة السيادة والاستقلال والدستور والعدالة الاجتماعيّة في صميم مسألة الخير العامّ.

الربط بين وَجهَي الخير العامّ

يتّضح ممّا تقدّم أنّ بنيان الخير العامّ لا يمكن أن يبدأ إلاّ عندما يجد الرابط بين وَجهَي الخير العامّ مجالات تفاهم تُسهِّل تجاوزَ التعارض بين الطوائف. ففي الحقيقة، يجعلُ الواقعُ الطائفيّ، ببعدَيه الداخليّ والخارجيّ، التوفيق بين الموقفين أصعب ممّا يبدو لأوّل وهلة.

ما دامت الحياة الوطنيّة مطبوعةً بالعامل الطائفيّ، فأقلّ تبدّل ديموغرافيّ أو سياسيّ أو اجتماعيّ في داخل طائفة ما، يولّد مضاعفات

على أوضاع البلاد بكلّيّتها. وهذا ما يفسّر حالة الحذر المتبادل بين الطوائف والتصلّب إزاء محاولات الانصهار الوطنيّ الحقيقيّ. أضف إلى ذلك أنّه، في ما يعود إلى العلاقات بالعالم العربيّ، فخبرات المسيحيّين الذين يعيشون في البلدان العربيّة الأخرى، تدفع المسيحيّين اللبنانيّين إلى التمسّك المتزايد بامتيازاتهم الدستوريّة، خوفًا من المضايقة والاضطهاد من جهة، وتحسّبًا لأيّ تغيير جغرافيّ سياسيّ مناجيّ في المنطقة من شأنه أن يهدّد وجود لبنان في كيانه المستقلّ[11].

الخير العامّ والتفاعل بين الإنسان والله: ضرورة وصعوبات

تبقى ناحية حسّاسة يجب أن تُضاف إلى ما سبق: إن كان الشرط الوحيد الذي يسمح بالسير قدمًا في طريق الخير العامّ الوطنيّ يكمن في التفاعل بين خير الطائفة والخير العامّ، فذلك التفاعل، كما تبرهن الخبرات الإنسانيّة، لا يقوم على الترابط الأفقيّ بين البشر فحسب، بل على الترابط العموديّ بين الإنسان والله.

ففي الواقع، يُفضي غياب الوساطة المتسامية médiation transcendante عن الرباط الاجتماعيّ، إلى نتيجتين: الأولى، هي المنافسة الاقتصاديّة والسياسيّة التي تتعدّى أحيانًا كثيرة حدود الأخلاق وحقوق الإنسان فتولّد الأزمات الخطيرة، والثانية، هي البحث الشاقّ، وفي بعض الأحيان الدمويّ، عن تنظيم المجتمع. لذلك، فحضور تلك

---

(١١) على سبيل المثال، كتب مجلس البطاركة الكاثوليك في سنة ١٩٩٦ ما يلي: «إنّ غالبيّة الدول العربيّة المعاصرة تعترف في دساتيرها بالمساواة بين جميع المواطنين. وقد نهضت السلطة المدنيّة بكامل مسؤوليّاتها تجاه جميع المواطنين من مسيحيّين ومسلمين، محرّرةً بالتالي القادة الدينيّين المسيحيّين من عبء المسؤوليّة الذي فرضه عليهم نظام «الذمّة» أو «الملّة». غير أنّ الذهنيّة الطائفيّة لا تنفكّ تسود في كنائسنا الشرقيّة. وفي الواقع، لم يتوصّل بعد أيُّ نظام عربيّ معاصر، بالرغم من النصوص الدستوريّة، إلى أن يحلّ مسألة تعدّد الديانات في بلاده. فجميع الأنظمة العربيّة هي في حالة ارتباك وتردّد وعجز عندما يتّصل الموضوع بتطبيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين»، مجلس البطاركة الكاثوليك، سرّ الكنيسة، رسالة رعويّة، بكركي، لبنان، ١٩٩٦، (رقم ١٠).

الوساطة يمثّل قوّة في وجه طمع الإنسان وميول الحكم إلى التوتاليتاريّة. إلى هنا، يبدو التفاعل بين الإنسان والله إيجابيًا وضروريًا. ولكن عندما نكون في حضور ديانتين كبيرتين، المسيحيّة والإسلام، يتحوّل ذلك التفاعل إلى إشكاليّة بسبب الاختلافات في نظرة كلّ من الديانتين إلى الإنسان والمجتمع والدولة. فكيف نخرج من هذه الحلقة المفرغة؟

ج - اقتراحات من أجل الخير العامّ

إنّ الاختلافات بين الأديان مهمّة ولا يمكن تجاهلها. لذا، فمن الأهمّيّة بمكان أن يُصار أوّلًا وقبل كلّ شيء إلى تمييز ما يجمع اللبنانيّين في شعب واحد، في أخوّة واحدة تتجلّى يوميًا في لبنان بالعيش المشترك»[١٢].

ثمّة عناوين خمسة تمثّل، في نظرنا، فرصةً حقيقيّةً لتوطيد الرباط الاجتماعيّ في لبنان، وهو رباط متّصل حكمًا بالخير العامّ والضمير الوطنيّ: ١. احترام التعدّديّة، ٢. تطهير الإيمان، ٣. العدالة الاجتماعيّة، ٤. خلق نسمة حياديّة في الدولة، و٥. لبنان والوحدة العربيّة.

٥ احترام التعدّديّة

إنّ الهدف المنشود في هذا المضمار هو احترام التعدّديّة في جميع أبعادها الأخلاقيّة والثقافيّة والدينيّة والأيديولوجيّة وغير ذلك، شرط ألاّ يمسّ أيُّ اعتقاد دينيّ أو أيّةُ عقيدة سياسيّة أمنَ البلاد ولا النظامَ العامّ. ويهمّنا أن نوضح أنّنا لا نقصد في هذا الاقتراح علمنة الدولة، بل حياد الدولة الإيجابيّ.

وفي الواقع، لن تأتي العلمنة، في ظلّ ظروف منطقة الشرق الأوسط ولبنان الراهنة، إلاّ بردود فعل سلبيّة وعودة إلى الوراء. فيستحسن بالأحرى أن يُصار إلى العمل من أجل تحقيق تعدّديّة حقيقيّة، ولا سيّما من

(١٢) الإرشاد الرسوليّ، (رقم ١٤).

أحل استقلاليّة السلطات الدينيّة تجاه الدولة. فتلك ستكون الخطوة الأولى نحو الفصل بين الطوائف والأديان وخلق فسحة وطنيّة حقيقيّة من دون لون طائفيّ، والسماح للأديان بأن تكون «قوّة في وجه السلطة» داخلَ المجتمع.

جليٌّ أنّ التداخل بين الأديان والدولة في لبنان يعود إلى الواقع الطائفيّ. وهذه الحالة الشديدة الالتباس تجعل من الأديان أوراقًا بيد السياسيّين. غير أنّ ذلك يدفع المواطنين المؤمنين إلى فقدان ثقتهم بالدولة وبممثّليهم السياسيّين وقادتهم الدينيّين على السواء. أوليس في هذه الملاحظة إحدى أسباب الهجرة الفعليّة والنفسيّة في لبنان؟

يعود إلى السلطات الدينيّة واجب فرض مسافة إزاء الممثّلين السياسيّين بهدف أن يحيّدوا الدين عن مشاريع هؤلاء، ويوحّدوا خطابهم الانتقاديّ تجاه الدولة انطلاقًا من القِيَم المشتركة: الديموقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة وحقوق الإنسان[١٣]. بالطبع، يستدعي العمل، بغية التوصّل إلى خطاب مماثل مشترك بين الأديان، حوارًا صريحًا يمكن أن تتخلّله عدّة عقبات. ومثال على ذلك مسألة الزواج المدنيّ التي أُثيرت منذ مدّة

(١٣) في شأن حقوق الإنسان، يبيّن حسين جميل، في دراسة حديثة، أنّ تعاليم القرآن والحديث تتفق مع حقوق الإنسان. والأساس هو أنّ الإسلام يؤمن بكرامة الإنسان، مهما كانت ديانته أو عرقه أو لونه. وتلك الكرامة تفرض احترام كلّ إنسان، وجملةُ حقوق هي: آ - الحقّ في الحياة، ويتضمّن: تحريم قتل النفس، وتحريم الانتحار، وتحريم الإذن بالقتل، وتحريم المبارزة، وتحريم قتل الجنين. ب - تحريم التعذيب. ج - المساواة بين الناس. د - المساواة بين المسلمين وغير المسلمين. هـ - الحقّ في الحرّيّة، وتتضمّن: حرّيّة العقيدة، وحرّيّة القول والتعبير، والحرّيّة المدنيّة، والحرّيّة السياسيّة، وعدم جواز حبس المدين المعسر. و- الحقّ في العدل وتحريم الظلم. ز - التكافل والتعاون والعدالة الاجتماعيّة (راجع: حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربيّ، سلسلة الثقافة القوميّة (١)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٦).
ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ البلاد العربيّة الإسلاميّة، باستثناء لبنان، لا تعترف بالحرّيّة الدينيّة كما تنصّ عليها شرعة حقوق الإنسان، أي بحقّ كلّ إنسان باعتناق الديانة والمعتقد الذي يريده، فضلًا عن أنّ المراكز السياسيّة الكبيرة لا يمكن أن تكون بيد غير المسلمين. لذا، يمثّل لبنان بريق أمل أكيد في هذه المنطقة من العالم.

قصيرة[١٤]. غير أنّ التفاهم هو دومًا ممكن إنْ تمّ بمنأى عن التدخّلات السياسيّة.

○ تطهير الإيمان

لا بدّ للأديان والمؤمنين الموجودين معًا في لبنان من الدخول في تعايش حقيقيّ يعادل التطوّر السريع الذي يشهده المجتمع. وبدلًا من أن يتّخذ المؤمنون موقف حذر وارتياب متبادل، متمسّكين بماضٍ ما هو إلاّ «وهميّ»، عليهم قبول التعدّديّة في المجتمع، لا كخطرٍ يُضعف الدين وينتقص من ثقله الاجتماعيّ والسياسيّ، بل كفرصة ممكنة للديانة والمجتمع.

بالطبع، إنّ اتّخاذ الأديان موقفًا منفتحًا على المستقبل أكثر منه على الماضي، يجعلها تفقد الكثير من دعامتها الاجتماعيّة. فعدد المؤمنين قد يتدنّى، لأنّ الكثيرين قد ينصرفون عن الممارسة الدينيّة لأكثر من سبب. غير أنّ الإيمان سوف يتقوّى بصفة كونه قناعة شخصيّة، ويكفّ عن أن يكون مجرّد إخلاص سلبيّ بدواعي الانتماء العائليّ أو السياسيّ. وبالتالي، تتطهّر حياة الإيمان، وتستقيم العلاقات بين الأديان المختلفة، لأنّ الاختلافات بينها لا تعود سبب تشنّج اجتماعيّ وسياسيّ، بل مصدر تبادل وغنى مشترك.

○ العدالة الاجتماعيّة

لا يمكن السلام الاجتماعيّ أن يستتبّ ولا الانصهار الوطنيّ أن يتحقّق بدون عدالة اجتماعيّة. وتلك العدالة المنشودة يجب ألّا تقتصر على الضمان الاجتماعيّ وضمان الشيخوخة والطبابة والدراسة لجميع اللبنانيّين، بل تشمل أيضًا عودة المهجّرين وتنمية المناطق التي لم تحظَ إلى الآن

---

(١٤) رفضت المرجعيّات الدينيّة السنّيّة والشيعيّة مشروع الزواج المدنيّ، كما رفضه رئيس مجلس الوزراء السيّد رفيق الحريري وبعض الشخصيّات السياسيّة الإسلاميّة، في حين أيّدته غالبيّة الأحزاب السياسيّة المسيحيّة والحزب الاشتراكيّ والحزب القوميّ السوريّ وعدد من الأحزاب والحركات ذات الصبغة العلمانيّة. أمّا المرجعيّات الدينيّة المسيحيّة، ولا سيّما مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك، فقد عبّرت عن ضرورة الزواج الدينيّ للمؤمنين وترك حرّيّة الزواج المدنيّ لغير المؤمنين. راجع: النهار، ٤ نيسان ١٩٩٨، ص ٨.

باهتمام حكوميّ كافٍ، مثل البرمل وعكّار ولبنان الجنوبيّ، وغيرها.

ولا غنى عن مثل هذه التنمية من أجل وضع سُلّم قِيَم ومبادئ على مستوى الوطنيّة والمواطنيّة والخير العامّ. إذ كيف يمكن إيقاف سرقة الدولة والاحتيال على القوانين والتهرّب من دفع الضرائب والرسوم والتخلّص من الوساطات والسمسرات والرشوات بدون عدالة اجتماعيّة؟ لا يمكن المجتمع أن يقوم بدون رؤية موحّدة للمستقبل ونموّه، وبدون خطّة عملٍ تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعيّة إلى الجميع دونما تمييز أو تفرقة.

○ خلق فسحة حياديّة في الدولة

هذه الفسحة ضروريّة شريطة ألاّ تتسبّب بإخلال النظام العامّ. وحافز هذا الاقتراح هو أنّ الإنسان في لبنان يجد نفسه ملزمًا بطائفته شاء أم أبى. إذ لا يمكنه إلاّ وأن يكون في طائفة لكيما يستطيع أن يمارس حقوقه المدنيّة. في حين أنّ جوهر كرامة الإنسان يكمن في تحريره إزاء كلّ شكل من أشكال العبوديّة.

وفي هذا المضمار، كتب جورج قرم ما تعريبه: «إنّ نقطة انطلاق ثقافة وطنيّة جديدة هي الاعتراف بوجود الإنسان بصرف النظر عن انتمائه المفروض عليه وراثيًا. بهذا المعنى، قد تُطالَب الأجيالُ القادمة بخلق جماعة لبنانيّة جديدة تُضاف إلى الجماعات التقليديّة تكون بمثابة خطوة أولى نحو تحرير الإنسان اللبنانيّ والاعتراف بوجوده»[١٥].

○ لبنان والوحدة العربيّة

على وجه العموم، قُدّمت الوحدة العربيّة دومًا وكأنّها مصير محتوم، أكان ذلك انطلاقًا من أيديولوجيّات سياسيّة أم من الإسلام. وفي المقابل، أبدى غالبيّة المسيحيّين اللبنانيّين حذرًا تجاه مثل هذه المشاريع. لذا، يبدو من الضروريّ أن يحوّل المسيحيّون والمسلمون اللبنانيّون على السواء نظرتهم إلى انتماء لبنان إلى محيطه الإسلاميّ العربيّ. ونقطة الانطلاق لهذا

---

(١٥) Georges CORM, *Liban: les guerres de l'Europe et de l'Orient 1840-1992*, Gallimard, Paris, 1992, p. 380.

التحوّل تكمن في أن ينظر الجميع أوّلًا إلى المستقبل، لا إلى الماضي.

أو بكلام آخر، يجب ألاّ يُفكَّر في علاقة لبنان بالعالم العربيّ الإسلاميّ على أساس تُراث ماضٍ عناصره جامدة لا تتقدّم، بل على أساس عناصر دينامية تطرحُ مفهومَ الوحدة بطريقة مختلفة: أوّلًا، الوحدة كخيار ينتج عن تفكير وتداولٍ وإرادات حرّة يُفترض أن تتمتّع بها جميع الشعوب العربيّة. وثانيًا، الوحدة كحقيقة تقوم على التعدّديّة في مختلف الميادين، لا على التماثل.

يمكن هذه العناصر الدينامية أن تتبلور عمليًا انطلاقًا من القواعد التالية: آ - أوّليّة الخير العامّ اللبنانيّ. ب - حفظ البلاد بمنأى عن خصومات البلاد العربيّة وعداواتها. ج - الانفتاح على الحضارة العربيّة بجميع أبعادها وبروح انتقاديّة علميّة. د - العمل من أجل التقدّم بالحداثة في العالم العربيّ على أساس حقوق الإنسان والديموقراطيّة وسيادة العقل والقانون على العلاقات بين الجميع.

خاتمة

في ضوء ما تقدّم، يتّضح أنّ بنيان الرباط الاجتماعيّ يحتاج إلى بُعدي الخير العامّ: خير الطائفة والخير العامّ بحصر المعنى. ذلك بأنّ الخير الأوّل يلبّي حاجة خاصّة أساسيّة، والثاني يلبّي حاجة وطنيّة ضرورية للإنسان.

وفي الواقع، عندما يُسلِّمُ المجتمعُ أنّ خيره العامّ يشمل حتمًا التعدّديّة وحرّيّة الإنسان والعدالة الاجتماعيّة والمساواة، يكون قد وضع أُسُس خير عامّ لا يُفرّق بين المواطنين. وتجاه هذه المتطلّبات، يُنظر إلى السلطة النظرة إلى مَن لديه القدرة وعليه المسؤوليّة الأولى لتوحيد بُعدي الخير العامّ بدون أن يلغيهما. فهذا التبادل في العمل هو رابطة الخير العامّ. وبالسعي إلى تحقيق هذه الخير، تكون السلطة منسجمة مع جوهرها، وستطيع أعضاء المجتمع أن يكمّلوا وجودهم الاجتماعيّ واسمين، شيئًا فشيئًا، معالم الطريق نحو أخوّة حقيقيّة مع البلاد العربيّة.